



واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي في ظل المتغيرات العالمية أ. فطيمة حفيظ

أستاذة مكلفة بالدروس- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة الجزائر
fatima_hafied@univ-batna.dz

Résumé:

Cet article essaye de mener une réflexion sur la problématique d'attractivité des territoires pour les IDE. Dans un monde de plus en plus intégré, l'attractivité de l'investissement direct étranger (IDE) est devenue une préoccupation centrale aussi bien dans les pays développés que dans les pays en développement. D'une part, les investissements à l'étranger dopent les exportations et d'autre part, les délocalisations favorisent l'accroissement de la richesse dans les pays d'accueil et créent de ce fait de nouveaux marchés. Les pays du Maghreb central très attentifs à cette thèse ont encouragé l'attractivité et la promotion des IDE. Nous chercherons à comprendre pourquoi une région comme le Maghreb n'attire pas assez les Firmes Multinationales (FMN) malgré une certaine crédibilité de leurs programmes de réformes macroéconomiques (diminution du risque-pays, adhésion à l'OMC et signature d'accords de libre échange avec l'Union européenne). Nous montrerons que malgré l'atout de la proximité géographique avec l'Europe, le Maghreb reste encore au stade de l'économie de coûts de facteurs, stade de développement non suffisant face à la stratégie de globalisation des FMN.

مقدمة

في عالم يزداد تكامله أكثر فأكثر، أصبح التسابق نحو جلب الاستثمار الأجنبي المباشر (إ.أ.م) من أولويات الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية. من منطلق أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في توفير مناصب شغل ويسهل عملية نقل التكنولوجيا، كما أن تمركز الشركات متعددة الجنسيات (ش.م.ج) يحفز على زيادة الثروة في الدول المضيفة ويخلق بهذا أسواقا جديدة. إضافة إلى أن جلب إ.أ.م يحتل مكانا مركزيا في السياسات التنموية للدول النامية، نظرا للمكاسب المنتظرة منه كالتحويل التكنولوجي، تطوير وتنويع النسيج الصناعي، ودخول الأسواق الإقليمية و العالمية وترقية الاستثمارات. وتتنظر دول المغرب العربي (تونس، المغرب والجزائر) بنفس المنظور لمزايا هذا النوع من الاستثمار، حيث قامت بتشجيع جلب إ.أ.م، وبعد الانتهاء من برامج التعديل الهيكلي المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي (في منتصف الثمانينيات بالنسبة لتونس والمغرب، وفي بداية التسعينيات بالنسبة للجزائر)، قامت بعقد اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي وإنشاء منطقة تبادل حر، إضافة إلى انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة أو السعي للانضمام إليها (لأن الجزائر لازالت عضوا ملاحظا)، والهدف الرئيسي من هذه الاتفاقيات يتمثل في إيجاد مناخ مناسب لجلب المستثمرين الأجانب من خلال سياسة داخلية "insiders" و خارجية عن طريق التكامل "outsider" وهذا اقتداء بما حدث مع بداية تطبيق التحالف الأمريكي نافتا أين بلغ إ.أ.م سنويا 13 مليار دولار منذ 1994، غير أن دول المغرب العربي ورغم كل الإصلاحات التي قامت بها تحسبا للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن منطقة التبادل الحر المزمع إنشاؤها في سنة 2010 بين هذه الدول والاتحاد الأوروبي، يلاحظ أن تدفقات إ.أ.م شهدت حالة ركود مقارنة بالدول الناشئة الأخرى. وقد انخفضت نسبة إ.أ.م التي تلقتها دول المغرب العربي مقارنة



مع باقي دول العالم بين 1990-1995 و 1996-2000 ويسمى هذا في الأدبيات الاقتصادية "effet d'hystérisis". يفسر بعض الاقتصاديين هذا المستوى المنخفض من تدفقات إ.أ.م مقارنة بالإصلاحات التي تمت على أنه نتيجة عملية العولمة التي غيرت مقاييس اللعبة الاقتصادية وتجاوز المحددات الكلاسيكية لـ إ.أ.م. كما أن نقص المعلومات الضرورية حول الدول المضيفة، وعودة الشركات متعددة الجنسيات إلى تطبيق طرق ومقاييس مختلفة قد تكون أيضا أحد الأسباب الرئيسية لهذا الأثر.

تهدف الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على عملية تهيئة المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الإصلاحات التي قامت بها الدول المغاربية وعقدها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومدى تأثير هذا على نوعية وكمية الاستثمارات المتدفقة إلى هذه المنطقة. وسيتم التطرق للموضوع بتناول المحورين التاليين: الأول،: الحاجة إلى الاستثمار والثاني الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي.

المحور الأول: الحاجة إلى الاستثمار

بالنسبة إلى الدول العربية، فإن الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات أمر في غاية الضرورة لزيادة معدلات النمو وخفض معدلات البطالة التي تتراوح بين 15% فتشير التقديرات إلى أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي العربي يجب أن تبلغ حوالي 8.7% سنويا خلال الفترة 2001-2010 لكي تستوعب العاطلين على العمل والوافدين إلى سوق العمل وترفع مستوى الرفاهية العربية. ولكن هذا يتطلب نسبة استثمار تعادل 32% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن نسبة الادخار خلال الفترة تقدر ب 23%. وهذا يعني أن هناك فجوة استثمار بمقدار 9% يجب تغطيتها من موارد خارجية (أجنبية أو عربية مهاجرة)، الأمر الذي يتطلب تحسين البيئة الاستثمارية وخلق الحوافز المناسبة لتسهيل تدفق رأس المال العربي والأجنبي⁽¹⁾.

أولاً: محددات وخصائص الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يتكون الاستثمار المباشر من رأس المال التأسيسي المستثمر وإعادة استثمار الأرباح والقروض بين الشركة الأم وفروعها في الداخل. وبشكل عام هناك محددان رئيسيان للاستثمارات المباشرة: عوامل تتعلق بالشركة نفسها (كالقدرة على التسويق المرتبطة بالاسم التجاري أو براءات الاختراع والسياسة المتعلقة بالإقدام على الاستثمار المباشر مقارنة بمنح التراخيص)؛ وعوامل تتعلق بالبلد المستثمر فيه (كالاستقرار السياسي والسياسات الاقتصادية وتكلفة الإنتاج وحجم السوق وغيرها)⁽²⁾ ومن مزايا الاستثمار المباشر انه مستقر، ويؤدي إلى زيادة في رأس المال والنمو، ويولد آثار إيجابية خارجية على كفاءة الإنتاج وذلك من خلال المنافسة ونقل التكنولوجيا والخبرات في مجالات الإنتاج والإدارة والتسويق. وتزداد هذه الآثار مع اتساع الفجوة التكنولوجية بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية ومع توجه هذه الاستثمارات نحو الصادرات. ولكن تشير الدلائل إلى أن الأهم من ذلك هو أن مدى هذه المكاسب يتوقف على وجود إدارة سليمة للاقتصاد، وحد ادني لكل من رأس المال البشري، والتطور في القطاع المالي. وفي حال الحصول على هذه الآثار الإيجابية الخارجية، فإن تقديم التسهيلات والدعم لاجتذاب الاستثمار المباشر له ما يبرره حين ذلك. وفي المقابل، توجد بعض المساوئ للاستثمارات المباشرة تتمثل في قلة المنافسة إذا كان هدفها الدمج والحيازة، وفي مزاحمة وخفض الاستثمار المحلي إذا اعتمدت على القروض المحلية بشكل كبير، وفي عدم "فرضها". اهتمامها بتحسين نوعية الأسواق والمؤسسات إذا كان وجودها مرحليا وهدفها الربح السريع⁽³⁾.

1- أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للدول:



أشار John H Dunning أن الاستثمارات المباشرة تساعد على تطور الاقتصاد العالمي بنسبة أكبر من الاستثمارات المحفظية لأنها تتركز على القطاعات الديناميكية والأساسية من الناحية التكنولوجية، حيث تكون تكنولوجيا الشركة الأم أعلى مما هي عليه لدى المنافسين المحليين⁽⁴⁾، وعليه فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دوراً رئيسياً في عملية النمو الاقتصادي⁽⁵⁾ وتلغى الفكرة التي كانت سائدة من قبل بأن النشاط الاقتصادي الدولي للأعمال يتم من خلال التجارة والاستثمارات غير المباشرة (محفظية الأوراق المالية الدولية)، فمع التطور الذي عرفته الشركات متعددة الجنسيات تبنيت أهمية الاستثمارات المباشرة في السيطرة الاقتصادية على أغلب المصادر المحلية في الدول المختلفة من طرف القوى الأجنبية الخاصة، وهذه السيطرة كانت في إنتاج المواد الأولية والبتروكيمياويات والزراعة في البداية ثم تحولت إلى المواد المصنعة خاصة الصناعات ذات التكنولوجيا العالية التي تعتبر خير دليل على الاحتكار العالمي للشركات متعددة الجنسيات⁽⁶⁾.

إن تحديد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة يستدعي التعرف على آثارها بالنسبة للدول وذلك من خلال: أثرها على النمو ومساهمتها في جلب الموارد المالية والانفتاح على الأسواق الدولية (منافذ، تمويين، مطابقة المعايير...)، وكذا رفع الإنتاجية وتحسين قدرات التسيير المحلية ونقل التكنولوجيا⁽⁷⁾. وتبرز أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل واضح بالنسبة للدول النامية التي تعاني في الغالب من مشكل تمويل نشاطها الاقتصادي بالموارد المحلية والتي عادة ما تكون غير كافية. ويعد اللجوء إلى الاقتراض الدولي محدوداً ومبنياً على مستوى المديونية، إضافة إلى ذلك أن إشكالية الفوائد غير مطروحة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة هذه الأخيرة التي تضمن نقل التكنولوجيا وتسمح بدخول أكثر سهولة إلى الأسواق الدولية كما أنها تساهم في تكوين وتأهيل اليد العاملة⁽⁸⁾.

أ. أثر الاستثمارات الأجنبية على النمو:

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم أهداف السياسات الاقتصادية، ذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبدولة في المجتمع، وهو شرط ضروري و لكن غير كاف لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، فالجانب الآخر من المعادلة هو توزيع النمو المحقق بعدالة بين الأفراد. ويساهم النمو الاقتصادي في توسيع الخيارات أمام الأفراد والحكومات والمنظمات المجتمعية المختلفة، مما يزيد من إمكانيات زيادة هوامش الحرية أمام الإبداع والابتكار للأفراد ويساعد الحكومات على القيام بأدوار هامة مثل الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة بشكل أفضل. ويرتبط النمو الاقتصادي بعوامل جوهرية في المجتمع، مثل الحكم الرشيد والمؤسسات ذات الكفاءة العالية والمشاركة المجتمعية والبحث والتطوير والتعليم والصحة... وبالتالي أصبح تحقيق معدل نمو اقتصادي مستمر تعبيراً عن العملية التنموية بكاملها⁽⁹⁾.

وبما أن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو مرتبط بمجموعة من التفاعلات ذات الأثر المتبادل مع المتغيرات الآتية: التنمية البشرية والاستثمار الوطني والسياسات التجارية وتخفيض الفقر. وعلى العموم يمكن القول بأن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو يكون إيجابياً⁽¹⁰⁾.

أ-1- **النمو والتنمية البشرية:** حسب بعض الاقتصاديين لا تتجه رؤوس الأموال إلى المناطق التي تكون نادرة فيها، لأن ربحية الاستثمارات تكون أكثر أهمية في الأماكن التي تتواجد فيها اليد العاملة الأحسن تكويناً والبنية الأساسية الأكثر تطوراً، الأمر الذي يفسر سبب اتجاه رؤوس الأموال إلى الأماكن التي تكون فيها متوفرة بكثرة وهي حالة الدول المتقدمة. من زاوية أخرى يعد مخزون رأس المال البشري ضرورياً لإضفاء بعد جديد لآثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو حتى وإن لم يثبت ذلك بعد من خلال الدراسات الإحصائية، فالدول التي تعاني من مستوى جد منخفض من رأس المال البشري يكون تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها سلبياً⁽¹¹⁾.



أ-2- النمو والاستثمار الوطني: الإشكالية التي تطرح في هذا السياق تدور حول آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمارات الوطنية أو حول فعالية إحداهما مقارنة بالأخرى . ويتضح أن للاستثمارات الأجنبية أثر إيجابي على الاستثمارات الوطنية ، فهي حسب بعض الاقتصاديين ، تشجع الاستثمار الداخلي عوضا عن تهديده . ومع ذلك فالاستثمارات الأجنبية أكثر فعالية من الاستثمارات المحلية بسبب ارتباطات الشركات متعددة الجنسيات بالأسواق الدولية وذلك من خلال التمويل عن طريق المنافذ الأجنبية والتكنولوجيا وأداء التسيير التي تسهل النفاذ . بالإضافة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مثل الاستثمارات الداخلية لها أثر على الدخول وهو مرتبط بشكل كبير بطريقة دخول الاستثمارات إلى الدولة سواء بإعادة شراء شركات محلية موجودة أو بإنشاء شركات جديدة⁽¹²⁾، ويكون الأثر في الحالة الأخيرة أكثر إيجابية باعتبار أن هذا النوع من الاستثمارات يسمح بخلق مناصب عمل جديدة ومن ثم المساهمة في زيادة مداخيل الأفراد ، الشيء الذي يساهم في رفع مستوى معيشتهم وتحقيق رفاهيتهم وهو الهدف المنشود من تحسين القدرة التنافسية . لكن هذه النتيجة لا تخلو من بعض التحفظات خصوصا وأن الاستثمارات الأجنبية تضمن فرص العمل لليد العاملة الأكثر تأهيلا على حساب اليد العاملة البسيطة.

أ-3- النمو والسياسات التجارية: تكمن العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياسة التجارية في جانبين: الأول يتمثل في كيف يمكن أن تسمح السياسات التجارية بجذب أحسن للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة المضيفة؟ والثاني في مدى تأثير هذه الاستثمارات على الميزان التجاري. بالنسبة للنقطة الأولى، تتبع سياسات الحماية في الدول المضيفة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقودها في ذلك الحاجة إلى ضرورة حماية السوق الداخلي . أما النقطة الثانية، فتتمثل في أن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التجارة الخارجية في الغالب يكون ضروريا بالنسبة للدول النامية حيث تمكنها من التخفيف وعلى المدى القصير من إشكالية نقص العملة الصعبة، بالإضافة إلى ذلك تؤدي هذه الاستثمارات إلى رفع الواردات من سلع التجهيز من طرف الشركات متعددة الجنسيات كمرحلة أولى ولا تأتي تنمية صادراتها إلا بعد فترة لاحقة . بمعنى أن القطاع الأجنبي يرفع إنتاجه الصناعي ثم صادراته، مما يساهم في تفسير سبب عجز الميزان التجاري للدول المضيفة عند جلب الاستثمارات الأجنبية والذي يعتبر مؤقتا، ليتغير الوضع بزيادة طاقات الإنتاج ويحل التصدير محل الاستيراد. وبالتالي تبرز المساهمة الفعلية لهذه الاستثمارات بالتأثير على تنويع هيكل الصادرات وتوفير العملة الصعبة واقتحام الأسواق العالمية بتشكيلة متنوعة من المنتجات⁽¹³⁾.

أ-4- النمو وتخفيض الفقر : التساؤل المطروح في هذا السياق يتعلق بعلاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتخفيض الفقر . وتحليل هذه العلاقة يتخذ كمدخل له الأثر الإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو و الأثر الإيجابي للنمو على تخفيض الفقر؛ بمعنى أن العلاقة متعدية بين المتغيرات فالاستثمارات الأجنبية المباشرة جيدة بالنسبة للنمو وهذا الأخير يكون جيدا لتخفيض الفقر والوسيط بينهما هو سوق العمل. وفي حالة آسيا مثلا ، كان النمو السريع المحقق مرتبطا بانخفاض الفقر وذلك بفضل ارتفاع مستوى التشغيل وتطوير البنية الأساسية (الاجتماعية، التربوية والتعليم ...) لذلك فإن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تخفيض الفقر يكمن أساسا في توفير مناصب شغل⁽¹⁴⁾ وهذا من خلال تشغيل نسبة كبيرة من العمالة المحلية في المشروع الأجنبي، وتدريبها على الأساليب الحديثة للإنتاج، والاستعانة بالخبرات المحلية في مجالات الإنتاج الإدارة والتسويق... الخ، ورفع مستويات الدخول بالنسبة للعمالة المحلية ذات الكفاءة العالية، مما يؤدي إلى تغيير نمط توزيع الدخول لصالح الفئات ذات الميل المرتفع للدخار، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمارات المحلية، ومنها زيادة الطلب على العمالة.



والجدير بالذكر أن مجموع مناصب العمل التي تخلقها الشركات متعددة الجنسيات سيكون أهم في حالة استثمارات جديدة أكثر منها في حالة إعادة الشراء ، و يكون في قطاع الخدمات أحسن من الصناعة وعندما تكون تكاليف العمل المحلية أقل⁽¹⁵⁾.

بصفة عامة أصبح جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتبنا بمعدل النمو المحقق في الدولة المضيفة . وعليه فالاستثمارات تتبع النمو ولا تفوقه وهو ما يفسر الحركة الكبيرة لتدفقات رؤوس الأموال إلى الصين التي عرفت معدلات نمو مرتفعة وصلت إلى تسعة بالمائة في بداية القرن الحادي والعشرين، في حين تريد الدول النامية أن يكون هذا الاستثمار هو قائد النمو وهنا يطرح الإشكال.

ب- اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تنافسية الدول المضيفة و المكاسب المنتظرة:

تبرز المساهمة الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تعزيز القدرة التنافسية للدول المضيفة من خلال عدة عناصر تخص المؤسسات و هيكل الدول المضيفة وتتمثل في:

ب-1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمؤسسات المحلية:

يعود النصيب الأكبر من منافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الشركات الأجنبية التي تعد أكثر فعالية من المؤسسات الوطنية، ومرد ذلك أن الشركات متعددة الجنسيات تستثمر في القطاعات ذات الإنتاجية الأحسن والقيمة المضافة الأعلى . كما قد يساهم في تفسير هذه الوضعية الاندماج الدولي للمؤسسات الأجنبية التي تستفيد من شبكات التمويل ، التي تكون أكثر اتساعا ، ومن تعدد المنافذ في دولها الأصلية وفي دول العالم ككل؛ كما أن تواجد الشركات الأجنبية يوفر عرضا أكثر تنوعا في السوق الوطني ويساهم بإدخال التكنولوجيات الحديثة وطرق الإنتاج الجديدة ومنتجات ذات جودة عالية ، ويمكن أيضا إجبار المؤسسات المحلية على التحديث والتطوير ورفع إنتاجيتها وإلا فهي معرضة لمخاطر الإفلاس إن لم تكن على أهبة الاستعداد للانفتاح ومواجهة المنافسة¹⁶؛ مما يعني أن الاستثمارات الأجنبية تمثل مصدرا من مصادر المنافسة الايجابية مع الصناعات والمؤسسات المحلية ، لذلك أصبح لزاما عليها أن تولي عناية أكبر بمنتجاتها من حيث التكلفة والنوعية وبما يتفق والمعايير الدولية، وأن تراقب ما يجري على الساحة الدولية وفي كافة المجالات وأن تكون على اطلاع دائم بجديد الشركات الأجنبية والتي ظنت في وقت مضى أنها بعيدة عنها ولن تشكل أي خطر عليها.

بالإضافة إلى ذلك فإن نشوء علاقات تعاون وتنسيق بين العديد من المؤسسات المحلية والاستثمارات الأجنبية احتمال وارد، وقد يشكل وجود هذه الأخيرة حافزا إضافيا لإنشاء مشاريع محلية جديدة تعمل على تزويد المشاريع الاستثمارية الأجنبية ببعض ما تحتاجه من المواد الوسيطة والأولية⁽¹⁷⁾.

ب-2 - نقل التكنولوجيا وآثار التكوين:

يعد تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على باقي القطاعات الاقتصادية أحد أهم عوامل تفضيله كنوع من أنواع التدفقات الرأسمالية ، حيث تسمح هذه الاستثمارات باستيراد تكنولوجيا الشركات متعددة الجنسيات من طرف الدولة المضيفة ، وقد تكون هذه التكنولوجيا ذات طابع رأسمالي أو تكنولوجيا تنظيمية أو تسويقية ويتم نقلها عن طريق إنشاء شركات تابعة للشركة الأم في الدولة المضيفة ، فضلا عن ذلك الحصول على تكنولوجيا الإنتاج المتقدمة . ويحتاج نقل التكنولوجيا إلى قدرة الدول النامية على امتصاص والاستيعاب وإلى ملائمة هذه التكنولوجيا لحاجات الدولة وإلى كفاءة العاملين. وبما أن قسما كبيرا من التكنولوجيا يتجسد في رأس المال البشري فهو يمثل نوعا من النقل المباشر للمعرفة من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة⁽¹⁸⁾.

وحتى وإن كانت الدراسات الإحصائية العامة لا تعكس دائما الدور الكبير لرأس المال البشري على النمو، فإن أثره واضح ودوره أساسي في عمليات التكوين واكتساب التكنولوجيا . فينتج عنه انعكاسات على الاقتصاد المضيف من خلال التعليم ونقل الكفاءات المتأينة من الشركات الأجنبية؛ ويمكن أن يكون التحسين في كفاءات العمال بدوره عاملا لجذب رؤوس الأموال الأجنبية⁽¹⁹⁾.



وبهذا تبرز أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال نقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع أداء اليد العاملة للدولة المضيفة وبالتالي المساهمة بشكل أو بآخر في تحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طريق تحسين دخول الأفراد ومستوى معيشتهم . ومن زاوية أخرى يعد وجود رأس مال بشري مهم في الدولة المضيفة أحد العوامل المحفزة على جلب الاستثمارات وأحد المحددات التي تقوم عليها القدرة التنافسية للدولة.

ب-3- الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتجميع النشاطات:

لقد طورت الأعمال المتعلقة بالاقتصاد الجغرافي الجديد انطلاقاً من تحليل Krugman (1991) والتي تسمح بفهم أحسن للتوزيع المكاني للأنشطة مع الأخذ في الاعتبار الوجود الخارجي (المالي والتكنولوجي) وعوائد الحجم المتزايدة. وتكون القوى المتجمعة متصلة بالعديد من الروابط : بالبحث الذي تقوم به المؤسسات وكذا بتقارب الأسواق والموردين وانتقال التكنولوجيا وعوامل الإنتاج (يد عاملة كفوة) (20).

يساهم الاقتصاد الجغرافي بشكل جيد في التعريف بمحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر من تحليل أثرها على تطور المنطقة المضيفة. فالشركات الأجنبية تتجه للاستيطان أين تكون البنية التحتية المتطورة واليد العاملة المؤهلة والأسواق ذات الطلب الفعال (القدرة على الشراء والدفع) وكذلك سهولة النفاذ إلى السوق الدولية. والحديث على تركيز الأنشطة يأخذ الشكل الخاص بالعناقيد أو التجمعات الصناعية ، وفي هذه الحالة ستكون الانعكاسات التكنولوجية أكثر أهمية في إطار العناقيد (21). وعليه يمكن القول أن وجود عناقيد أو تجمعات صناعية سيزيد من جاذبية الدول ويجعلها أكثر قدرة على جذب الاستثمارات ويوفر فرصة ذهبية للشركات الأجنبية نظراً لما تتميز به هذه العناقيد من ترابط وتشابك لمختلف الأنشطة الاقتصادية . وما يعزز هذه العلاقات التطور التكنولوجي وسرعة وسهولة انتقال المعلومات وكذا القرب الجغرافي وتوفر البنى التحتية المتطورة .

ب-4- الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنوع بنية الصادرات:

يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تؤثر على صادرات الدول المضيفة من خلال استراتيجيات مختلفة: كجعل الدولة المضيفة قاعدة لإعادة التصدير سواء إلى الدولة الأصلية أو إلى الأسواق العالمية، بغية اختراق أسواق جديدة في المنطقة ومنافسة المؤسسات المحلية التي تجد نفسها أمام خيارين لا ثالث لهما : إما أن تكون أكثر تنافسية أو أن تختفي لعدم قدرتها على المزاومة . وتبرز أيضاً مساهمة هذه الاستثمارات في تغيير هيكل صادرات الدولة المضيفة وتخصصها (22) ، ونتيجة لذلك تستفيد الدول المضيفة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال المساهمة في تغيير طبيعة تخصصها الذي ينعكس على بنية صادراتها وتنوعها.

ثانياً-العوامل المؤثرة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك عوامل عديدة تؤثر في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكن هنا سيتم الاقتصار على ذكر عاملين فقط.

1- التكامل الإقليمي وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن التوسع الكبير الذي حصل في الاستثمار الأجنبي المباشر منذ بداية عقد الثمانينات وفي العديد من دول العالم ، قاد إلى صيغة جديدة من صيغ التعامل بين الدول أولاً فتشكلت تحالفات بين الدول قائمة على صيغة التداخل الاقتصادي والمالي بينهم ، وتفسير ذلك أن الدولة المصدرة لرأس المال وبشكل استثمار أجنبي مباشر لدولة أخرى ، فإن هذه الأخيرة هي أيضاً مصدرة لرأس المال للدولة الأولى ، وبالتالي فما يحدث هو تداخل بين الدولتين أساسه المنفعة المتبادلة بينهما، وتنفذ كل تلك التدفقات لرأس المال عبر الشركات متعددة الجنسيات وفروعها المنتشرة في كل أنحاء العالم المتقدم باعتبارها القنوات التي تمر بها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن تفسير هذه الظاهرة وببساطة من خلال قراءة



للبيانات الخاصة بذلك ، فقد بلغت التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة 865 بليون دولار في سنة 1999 منها 636 بليون دولار موجه إلى الدول المتقدمة ، أما التدفقات الخارجة فقد بلغت 800 بليون دولار في نفس تلك السنة منها 731 بليون دولار خرج من الدول المتقدمة ، واستطاعت هذه الدول أن تشكل مراكز استقطاب تحالفي ، أطلق عليه الثلاثي العالمي، والمتمثل في القطب الأمريكي، القطب الأوربي و القطب الياباني الآسيوي. وقد تطورت هذه الصيغ من العلاقات الاقتصادية والمالية فأثرت على القرارات السياسية، وبرزت علاقات من نوع جديد قائم على المنفعة المتبادلة بين الأقطاب، وكان لكل قطب أطراف فكان التحالف الأمريكي نافتا، والتحالف الأوربي والتحالف الآسيوي، ويهيمن على كل تلك التحالفات الولايات المتحدة الأمريكية بحكم حجم التدفقات الأمريكية إلى العالم وهي تمتد إلى الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حيث كانت البداية مع أوربا فيما يسمى بمشروع مارشال، وأعقبها وخاصة بعد سنة 1957 تدفقات كبيرة إلى شرق آسيا سنغافورة وكوريا واليابان⁽²³⁾.

إن النظر إلى تلك الصيغ والعلاقات بين الدول كانت بحاجة ماسة إلى عملية تنظيم لنظم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها ، مما دفع باتجاه نوع جديد من العلاقات والتحالفات فكانت الاتحادات بين الدول والأقطاب والمصالح التي تقف كأسبقية أولى لبناء النظام العالمي الجديد ، إلا أن الظاهرة التي بدت تتزايد سنة بعد أخرى هو أن الدول المتقدمة ومن خلال شركاتها متعددة الجنسيات وضعت الدول النامية هدفا لها في توجيه استثماراتها ، فقد كان حجم التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر 47 بليون دولار في سنة 1988 ارتفع إلى 208 بليون دولار في سنة 1999، وفي نفس الوقت بدأت الدول النامية بالبحث عن المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوصفها مصدرا مهما للتمويل ونقل التكنولوجيا وأيضا لدعم التنمية والنمو الاقتصادي إلى غير ذلك من المنافع التي بدأت هذه الدول بالحديث عنها. وبدأت هذه الأخيرة تبحث لها عن شراكات وتحالفات مع الأقطاب الثلاثة الأمريكي الأوربي والآسيوي، وفعلا تحققت بعض تلك الشراكات والتحالفات وقد انتهجت الدول النامية سياسات نحو المزيد من التحرير المالي بهدف تسهيل التدفقات الرأسمالية منها واليها، ويمكن القول أن بداية عقد التسعينات من القرن الماضي كانت بداية سياق محموم بين الدول النامية لاستقطاب المزيد من تلك الاستثمارات⁽²⁴⁾.

لقد تعرضت النظم المالية والقانونية إلى عمليات إصلاح وتغيير وفعلا ذهبت الدول النامية بأجراء المزيد من التغييرات في نظمها المالية، فقد بلغ عدد الدول التي أحدثت مثل تلك التغييرات ولصالح الاستثمار الأجنبي المباشر 131 دولة في سنة 1999. إن معظم عمليات التحرير المالي في الدول النامية كانت باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية خلق المناخ المناسب لعمل تلك الشركات ضمن القوانين والتشريعات والإدارة الكفوءة ، بالإضافة إلى سياسات الحكومة وموقفها تجاه تلك الاستثمارات وهو الأهم ، وبدت منظمة التجارة العالمية ومن خلال بنود اتفاقاتها الدولية تمارس دورا مهما في التهيئة والترتيب وخلق المناخ المناسب للشركات متعددة الجنسيات للانتشار وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو مناطق الجذب ، ومما لاشك فيه أن توفر الأرضية الملائمة يستلزم ضمان الحكومات أولا ، ولهذا بدأ التركيز على عدة حلقات اقتصادية ابتدءا من عمليات الخصخصة والإصلاح الاقتصادي ومن ثم تحرير الأسواق المالية والسلعية وأخرها ضرورة وضع استراتيجيات للاندماج مع الشركات الأجنبية وأيضا منح الحق للمستثمر الأجنبي للتملك كاملا والأهم من ذلك ضرورة حماية المستثمر الأجنبي ومنح التسهيلات المالية والإجرائية ولا يمكن أن تتم كل هذه العمليات والترتيبات إلا في إطار تحالفات واتفاقيات وشراكات بين الأقطاب والأطراف ، إن مراقبة عملية انتشار الشركات من خلال فروعها والشركات التابعة لها في العالمين المتقدم والنامي، توضح وبجلاء أن هناك بنية تحتية



لتلك التحالفات والشراكات والاتفاقيات تمثلها الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات الأجنبية العاملة والمصالح المتبادلة والمنافع المشتركة أي كان شكلها سياسيا أم اقتصاديا أم استراتيجيا .

وحسب النظريات الخاصة باختيار تمرکز الشركات متعددة الجنسيات يركز الاستثمار الأجنبي المباشر على نوعية هذه الشركات و شروط السوق (درجة التكامل وتكلفة المعاملة) ، إضافة إلى تحليل منطقة التبادل الحر في الاختيار الاستراتيجي لتمرکز الشركات متعددة الجنسيات وهذا اعتمادا على تيارين أساسيين: الأول مستخلص من النظرية الحديثة للتجارة الدولية والاقتصاد الجغرافي والثاني ينادي بالنظرية الانتقائية أو الاصطفائية والتي تؤكد على الطبيعة التكاملية للاستثمارات مقارنة بالتجارة، بينما يرى آخرون أن التكامل أو الانتماء إلى كتلة إقليمية لا يسهل بالضرورة تدفق الاستثمارات (Blomistrom.M et Kokko.A 1997)⁽²⁵⁾ .

2- الشركات متعددة الجنسيات:

تعددت الآراء حول ظاهرة العولمة التي أفرزت وضعا جديدا تمثل في الحركة المتزايدة لرؤوس الأموال الأجنبية بشكل يدعو إلى التمعن والتساؤل حول مدى مساهمتها في دفع عجلة التبادل ونقل التكنولوجيا بين مختلف دول العالم . ولقد أصبحت حركتها خاصة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة تحتل مكانة بارزة في الاقتصاديات الدولية بفضل أثرها المميز في تعزيز القدرة التنافسية ودورها الكبير في التأثير على العوامل الأساسية لتطور ونمو اقتصاديات الدول . ومع تطور الأحداث وتعدد العلاقات الاقتصادية، أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر من ضرورة لتحقيق التوازن باعتبارها تحدد شكل تلك العلاقات، مما جعل الدول المعنية تهتم بمراقبة مسارها والتحكم في أنماطها بما يخدم اقتصادياتها ومصالحها، بينما تتمسك الشركات المستثمرة بتلك الاستثمارات بهدف تحقيق الربح المجزي والعائد المرتفع.

أ- أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمثابة الممول الرئيسي للأنشطة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الدولي سعيا منها للاستفادة القصوى من رأس المال المحلي للدول المضيفة تجنباً للأخطار ورغبة في الحصول على الأرباح، وهي بذلك تعمل على الاستفادة من المزايا النسبية للاقتصاديات المختلفة سواء تعلق الأمر بانخفاض الأجور أو ارتفاع الإنتاجية في بعض المناطق أو بمزايا طبيعية، من توفر للمواد الأولية ومصادر الطاقة أو المزايا التنظيمية ، مثل الإعفاءات الجمركية والضريبية وحوافز الاستثمار المحلي⁽²⁶⁾ .

وعليه يمكن القول أن أسباب توجه رؤوس الأموال نحو الاستثمار الأجنبي المباشر تعود إلى أن العوائد التي تحققها الشركات المستثمرة في الدولة المضيفة تفوق ما تحققه في بلدها الأصلي ، ومن ثم يعتبر العائد بمثابة المحفز للاستثمار نتيجة انخفاض التكاليف وتوفر المواد الأولية والمناخ الملائم لذلك . وعلى ضوء ما سبق تبدو مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبيرة في دعم تنافسية الشركات سواء بتحقيق أعلى الأرباح خارج مجالها الجغرافي أو بتخفيض التكاليف أو بإطالة فترة حياة منتجاتها وتكنولوجياتها أو حتى بتجاوز حدة المنافسة التي تواجهها في أسواقها المحلية.

ونتيجة لذلك يتضح أن الاستثمارات تنتقل من الدول المتقدمة الغنية إلى الدول النامية والفقيرة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات نتيجة ارتفاع العوائد وانخفاض التكاليف . لكن إذا ما تم الرجوع إلى الممارسات الواقعية بالاعتماد على البيانات الدقيقة لاتضح أن العكس هو الصحيح، حيث أن حصة الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية تبقى ضعيفة بالمقارنة مع الحصة الكبرى للدول المتقدمة فيما بينها.



ب- استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات

وأهم الاستراتيجيات المتبعة هي : عمودية ، أفقية أو شراكة، وتتطلب الإستراتيجيتان الأولى والثانية تكاملاً فعلياً بين الشركة الأم وفروعها، أما الإستراتيجية الثالثة فهي الأكثر تعقيداً وتسمى أيضاً بالإستراتيجية الكلية. وقد كانت هذه الاستراتيجيات موضوع العديد من الدراسات النظرية خاصة (Porter Michalet(1986),Brainard (1993) et Markusen(1995) كما أن مقارنة مختلف الاستراتيجيات تسمح كما وضحه Mucchielli(1998) من خلال تحليله أين أخذ بعين الاعتبار المفاضلة بين المزايا التنافسية(تأتي من الابتكارات التكنولوجية، الماركات والمنافسة الاحتكارية) والمزايا المقارنة من أجل اختيار التمرکز الأمثل لهذه الشركات(27).

وفي خضم عملية تغيير المواقع التوطنية للشركات متعددة الجنسية من أجل مواكبة التحولات الدولية والمتمثلة ، أولاً في تحرير السياسات الاقتصادية، وثانياً التغيير التكنولوجي السريع وما رافقه من انخفاض في تكاليف النقل والاتصالات، و ثالثاً احتدام المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسيات (التي تتولى عمليات الاستثمار) والتي تعتبر كنتيجة للعاملين السابقين فهذه العوامل الثلاثة مجتمعة قد هيأت الظروف الملائمة لقيام تلك الشركات بالبحث عن مواقع إنتاجية جديدة لزيادة كفاءتها الاقتصادية، فأخذت تنقل جزءاً من نشاطها الإنتاجي نحو الدول النامية، كما ساهم الركود الاقتصادي في الدول المتقدمة بزيادة حدة هذه الضغوط التنافسية وفي تزايد الحاجة إلى البحث عن مواقع جديدة تكون أقل تكلفة، إلى جانب كونها تتمتع بعدد من المزايا النسبية الديناميكية كالخبرات والمهارات وبسرعة استيعاب التكنولوجيا الجديدة وبانخفاض الأجور، ويمكن القول أن عملية تغيير المواقع التوطنية للشركات متعددة الجنسية قد اعتمدت على عدد من العوامل المتداخلة، ومن أهم هذه العوامل وجود بيئة سياسية وقانونية مستقرة وإدارة جيدة للاقتصاد الكلي، ومدى وجود حوافز مالية وضريبية وسياسات اقتصادية ليبرالية، فضلاً عن الدور المحوري الذي تلعبه الظروف الإنتاجية السائدة في الدول المضيفة وفي مقدمة تلك الظروف، مدى وفرة العمل الماهر بتكلفة منخفضة، إضافة إلى مدى توفر فرص جيدة للاستثمار، حيث يتوقع المستثمر الأجنبي من مثل هذه الفرص أن تحقق عائداً مجزياً يفوق ما قد تحققه الفرص البديلة في دول أخرى أو قطاعات أخرى و يتطلب ذلك ثبوت جدوى المشروع من كل جوانبه الفنية ، المالية ، الإدارية والتسويقية (28).

لذا سعت دول المغرب العربي إلى توفير مناخ استثمار يمكنها من جلب المستثمرين الأجانب.

المحور الثاني- الاستثمار الأجنبي المباشرة في دول المغرب العربي

شهدت الاقتصاديات النامية، ومنذ بداية عقد الثمانينات من القرن المنصرم، تحولاً في توجهات السياسات الاقتصادية، من رفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه، بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل (مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي) أم من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلاً عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية، أو من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمات، وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية. وكان من أبرز مظاهر هذا التحول، سعي السياسات نحو زيادة درجات التحرر الاقتصادي لتعميق مستوى التكامل مع الاقتصاد العالمي، فأخذت العديد من هذه الاقتصاديات تتخلى تدريجياً عن السياسات الحمائية وسياسات تعويض الاستيراد والتحول نحو تبني سياسات أكثر انفتاحاً في مجال التجارة والاستثمار كسياسة تشجيع التصدير، فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي(29). كما أن هذا النوع من الاستثمار يحمل



بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية، التي تظهر كنتيجة لإزاحة جزء مهم من المشاريع المحلية من عملية الإنتاج والاستثمار، وهنا يبرز دور السياسات الاقتصادية في تعظيم المنافع وتقليل التكاليف، ودول المغرب العربي تسعى جاهدة لتوفير مناخ استثماري تنافسي يمكنها من جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال الإصلاحات التي قامت بها.

1- الإصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي:

منذ نهاية الثمانينيات ظهر توسع في تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى الدول النامية، هذا ما فسر بعوامل داخلية وخارجية. البنك الدولي (2002) فسر العامل الأول بتحول المحيط المالي الدولي ويرى أن عودة رؤوس الأموال الخاصة إلى الدول النامية بأنها عبارة عن عملية هضم للدين القديم وبالتالي إعادة القدرة على السداد لهذه البلدان. أما العامل الثاني ففسر بالإصلاحات الهيكلية الموجهة لتوفير سوق حر وتهيئة الاقتصاد للانفتاح. إن السياسات النقدية لصندوق النقد الدولي المطبقة من طرف العديد من الدول بهدف تقليص التضخم والمديونية الخارجية أدت إلى رفع معدلات النمو وتحقيق استقرار اقتصادي في بعض من هذه الدول، كما سهلت عودة رؤوس الأموال الخاصة إلى هذه البلدان، ودول المغرب العربي عاشت هذه الفترة الصعبة واستعملت وصفا صندوق النقد الدولي المتمثلة في برامج التعديل الهيكلي التي سمحت لها بتحديد طريق النمو واستعادة قدرتها على تسديد ديونها (بالنسبة لتونس والمغرب، عكس الجزائر)⁽³⁰⁾.

أ- الفترة ما قبل اتفاق الشراكة

قبل هذا الاتفاق قامت دول المغرب العربي بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية. وبعد مشوار برنامج التعديل الهيكلي الذي أعطى بعض النتائج الايجابية.

أ.أ- الإصلاحات الأساسية وتقليص خطر دول المغرب العربي

أزمة المديونية لسنوات الثمانينيات التي ألمت بهذه الدول جعلتها عاجزة عن تسديد ديونها الثقيلة، مما دفع بها إلى طلب تأجيل استحقاقها (المغرب 1991)، والجزائر مرتين في 1994 وفي 1995). لقد بدأ المغرب في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي منذ 1983 متبوعا بتونس في 1986 وأخيرا الجزائر كانت جد متأخرة في سنة 1994، هذه الأخيرة كانت في وضعية اقتصادية خطيرة عندما قررت تبني برنامج التعديل الهيكلي، خدمة الديون لوحدها بلغت 82% من الإيرادات الخارجية في 1993، مستوى التضخم فاق 25% بين 1990 و1995.

في بداية التسعينيات كانت النتائج الاقتصادية بالنسبة لتونس والمغرب جد مرضية، حيث بدأت هذه الدول تعرف طريقها إلى النمو واستأنفت نهضتها وحققت التوازنات الاقتصادية الكلية، إذ انخفض معدل التضخم في البلدين مقارنة بمستواها في الثمانينيات، ومعدلات النمو خلال فترة تطبيق هذه البرامج كانت إيجابية في المتوسط حوالي 4%. المغرب الدولة التي كانت أكثر استنادة في المنطقة نجحت في وقت قصير في علاج العجز في ميزانيتها وفي حسابها الجاري. فقد انخفض على التوالي من 12% و9% من الناتج المحلي الصافي في بداية الثمانينيات إلى حوالي 3% و1.5% من الناتج المحلي الصافي في بداية التسعينيات، نسبة الدين إلى الناتج المحلي الصافي الذي بلغ 106% بين 1986 و1989، انخفض إلى 75% بين 1993-1995. وفي تونس أيضا انخفض العجزين، ولكن النتيجة كانت أقل بالنسبة لعجز حساب العمليات الجارية، هذا الأخير الذي انخفض بحوالي النصف في سنوات 1990-1993 مقارنة بالمستوى الذي بلغه في الثمانينيات، وهذا رغم تخفيض معدل الصرف في الفترة 1990-1992 والانخفاض الكبير في الإيرادات السياحية بسبب حرب الخليج (1990-1991)⁽³¹⁾.

ب- فترة ما بعد الشراكة والإصلاحات من الجيل الثاني

إن الإصلاحات الأولية التي قامت بها دول المغرب العربي كانت ضرورية من أجل مساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي حيث أبرمت اتفاقيات للتعاون الاقتصادي أهمها عقد اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي وانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

جدول رقم (1): حالة تطور اتفاقيات الشراكة

إلغاء الحواجز الجمركية	حيز التنفيذ منذ	تاريخ الإمضاء	البيان
2017	سبتمبر 2005	22 أبريل 2002	الجزائر
2012	مارس 2000	26 فيفري 1996	المغرب
2008	مارس 1998	17 جويلية 1995	تونس

Source : Mihoub Mezouaghi, Intégration euro-méditerranéenne et IDE
: *Eléments de débat*, Euromed Investment Conference, 27 juin 2007

إن اتفاق الشراكة سوف يسبب إشكاليين لهذه الدول: الأول من جانب الطلب الناتج عن إلغاء الحواجز الجمركية والتي يمكن أن تحقق مكاسب للإنتاجية (تحفز على عقلنة الإنتاج في محيط تنافسي) والنتافسية (تخفيض تكاليف السلع الوسيطة المستوردة)؛ والثاني من جهة العرض الناتج عن الانفتاح أمام مصدرين لسوق كبير. كما أن إنشاء منطقة تبادل حر في الأجل المتوسط تؤدي إلى إعادة توزيع عوامل الإنتاج وتغيير البنية الصناعية في قطاعات النشاط. هذا التحول في الإنتاج سوف يؤدي إلى إلغاء الوضعية الريعية التي لم تثبت فعاليتها الاقتصادية.

كما أن نجاح إجراء التكامل الأورو-متوسطي يعتمد على ثلاث شروط أساسية من أجل الاستفادة من مكاسب التبادل الحر، وتخفيض تكاليف الإصلاحات⁽³²⁾.

- الاستقرار الاقتصادي الكلي: تقليل التضخم، موازنة المالية العامة وتحسين الوضعية الخارجية.
- كل هذه الإجراءات يجب أن ترافق عملية الانفتاح التجاري من ضمان السير الحسن للمبادلات، توفير مناخ ثقة للمستثمرين.
- الانفتاح الاقتصادي: الانفتاح التدريجي على المنافسة الوطنية والدولية، أسواق عوامل الإنتاج، سلع وخدمات، وإعادة تعريف ميكانيزمات التعديل، تؤدي كلها إلى التوزيع الأكثر فعالية للموارد.



- القيام بالإصلاحات الهيكلية والمؤسسية: من بينها الإصلاح الضريبي، خصوصة المؤسسات العمومية مع مراعاة المقاييس الاجتماعية.

ب-أ- الانفتاح التجاري والتكامل المالي الدولي:

بعد إصلاحات الجيل الأول (تخفيض العجز في الميزانية، الحسابات الجارية ومعدل التضخم والمديونية). دول المغرب العربي سجلت معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة. زيادة الصادرات دوما نحو أوروبا وتوسيع الطلب المحلي، نمو الإنتاج الحقيقي أو الفعلي في تونس والمغرب بلغ 5.5% و 4.2% على التوالي بين 1996 و 2001 مقابل 4.5% و 1.6% بين 1990 و 1995. كذلك الجزائر عرفت نمو مستمر خلال نفس الفترة رغم تأخرها في إمضاء اتفاق الشراكة (2002) واتفاق التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي. فيما يخص الجانب التجاري أصبحت دول المغرب العربي اليوم من بين الدول الأكبر انفتاحا في حوض المتوسط. متوسط درجة الانفتاح مقاسه بنسبة مجموع الواردات والصادرات على الناتج المحلي الصافي بين 1996 و 2001 هي 72.4% بالنسبة لتونس، 50.4% بالنسبة للمغرب و 49% بالنسبة للجزائر⁽³³⁾.

فيما يخص إجراء التحرير المالي هذه الدول بدأت ترفع تدريجيا الرقابة على التدفق الدولي لرؤوس الأموال، خاصة دخول إ.أ.م و إلغاء القيود على المدفوعات الجارية. كما تجدر الإشارة إلى أن الانفتاح الكلي لحساب رأس المال لم يطبق حتى الآن في هذه البلدان، مما يفسر الأهمية المنتظرة للاذخار المحلي في تمويل الاستثمارات في هذه الدول.

ب-ب- سياسة سعر الصرف والتنافسية في دول المغرب العربي:

استقرار سعر الصرف الذي أوصى به البنك الدولي كان من بين أولويات النمو الاقتصادي، لأنه حسب مفهوم البنك هذا الاستقرار يمنح الضمان للمستثمرين الخواص الموجودين وتحسين تنافسية الدول المغربية. منذ سنة 1988 تونس قررت تثبيت وربط عملتها بسلة من العملات الصعبة، والتي تتكون أساسا من العملات الأوروبية نتيجة لمعاملاتها الكثيرة مع أوروبا (75% من مبادلاتها مع دول الاتحاد الأوروبي) والعملية الأمريكية. في هذا البلد الحفاظ على استقرار الصرف الحقيقي أصبح من الأولويات وهذا من أجل تشجيع تنافسيته.

بالنسبة للمغرب فإن معدل سعر الصرف الفعلي المعلن سجل استقرارا خاصة في بداية التسعينيات غير أن ذلك لم يستمر مع نهاية العشرية. هذا التقييم الفعلي للدرهم قدر بحوالي 20% بين 1992-2000 وهذا ما تسبب في تخفيض قيمة العملات الأساسية للدول المنافسة في التصدير. انخفاض التنافسية التي لحقت بالمغرب بعد ذلك دفعت به إلى إجراء تخفيض آخر ب 5% للدرهم في شهر أفريل 2001. بعدها عرف المغرب استقرارا في سعر الصرف، وبذلك نجح المغرب في تحقيق سعر صرف فعلي مستقر مقارنة بالأورو والدولار.

أما فيما يخص الجزائر فقد قامت في 1994 بتثبيت وربط عملتها بسلة من العملات على قاعدة سعر صرف ثابت يعدل من فترة إلى أخرى. وقد منحت الأهمية الأكبر للدولار بسبب صادرات المحرقات وديونها المحسوبة بالدولار.

بينما يبقى الأهم بالنسبة للمنطقة هو تحسين تنافسيته لمواجهة الدول الآسيوية. إن تعديل الأورو في نهاية 2003 مقارنة بالعملات الصعبة الأخرى، منح فرصة للمؤسسات المغربية في جلب المستثمرين الأوروبيين.

ب-ج- التحفيزات الممنوحة للمستثمرين:

إضافة إلى الإصلاحات السابقة فإن هذه الدول قدمت تحفيزات للمستثمرين الأجانب والمحليين من أجل تشجيع عملية الاستثمار. في تونس وضعت قانون تحفيز الاستثمار في 1993 وقانون آخر في



جانفي 1994 تمنح هذه القوانين حرية الاستثمار بالنسبة للأجانب من أجل إنشاء ، توسيع ، تجديد أو تحويل النشاط (خارج القطاعات الحساسة). أيضا بإمكان المستثمرين حيازة 100% من رأس مال الشركة بدون ترخيص خارج نشاط الخدمات (البنوك، التأمينات، شركات الاستثمار...إلخ). القانون يمنح مزايا مشتركة للنشاطات (غير المصدرة) ومزايا خاصة للنشاطات الموجهة للتصدير. المزايا المشتركة تخص تخفيض الضريبة على الأرباح في حدود 35% ، إلغاء الحواجز الجمركية وتخفيض الرسم على القيمة المضافة (TVA) بالنسبة لوسائل التجهيز المستوردة. أما المزايا الخاصة فهي تمس المؤسسات التي تصدر على الأقل 80% من منتوجها وتخص الاستثمارات المتواجدة في "مناطق تشجيع التنمية المحلية" و"مناطق تشجيع التنمية المحلية ذات الأولوية"، تستفيد المشاريع المتواجدة في هذين المنطقتين على التوالي من إعانة الاستثمار ب15% (450000 دينا كحد أقصى) و25% (750000 دينار كحد أقصى) من مبلغ الاستثمار إضافة إلى الإلغاء الكلي للضريبة على المؤسسات والضريبة على الدخل للأشخاص الماديين بالنسبة للعشر سنوات الأولى من النشاط وتخفيض 50% من الوعاء الضريبي للعشر سنوات الموالية. بالنسبة لتحويل الأموال، المؤسسات التي تحقق أرباح لها حرية تحويل أرباحها⁽³⁴⁾.

أما الجزائر وبعد ما قامت بتقديمه لتشجيع الاستثمار منحت أيضا مزايا ضريبية تتمثل في إلغاء TVA على السلع والخدمات المستوردة أو المملوكة محليا لمدة 3 سنوات، إلغاء الضريبة على الملكية، الضريبة على أرباح الشركات من سنتين إلى 5 سنوات، تحديد الحقوق الجمركية إلى 3% (بدلا من 25% -45%)، وتكاليف الضمان الاجتماعي للعمال حددت ب7% من الأجر الصافي (بدلا من 24.5%) فالحكومة الجزائرية مؤخرا قررت تبني مشروع قانون يحمل مقاييس جديدة لتسهيل الإجراءات الإدارية، وإعادة تعريف دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وتحديد مهامها مع السلطات الجبائية والجمركية كما يؤكد هذا القانون على أن بعض المشاريع يمكنها الاستفادة من تنازل عقاري لمدة 20 سنة قابلة للتجديد⁽³⁵⁾.

وأما المغرب فإضافة إلى الإجراءات الكثيرة المتخذة منذ 10 سنوات لتحفيز جلب إ.أ.م فهو يحاول إكمال الإجراءات التحفيزية منها الإلغاء الكلي للضريبة على الشركات للخمس سنوات الأولى، والتخفيض ب50% على رقم الأعمال الموجه للتصدير بالنسبة للخمس سنوات الموالية ، إلغاء TVA وضريبة المهنة (الشهادة) لمدة 5 سنوات، إلغاء TVA على العقارات المملوكة محليا وإلغاؤها أيضا على المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير، إضافة إلى الامتيازات الأخرى الممنوحة للمناطق الحرة الثلاث الموجودة في المغرب كما تمت عدة إصلاحات لوضع نظام تسهيل الاستثمارات الأجنبية المقامة في المغرب بالعملة الصعبة، حماية الاستثمارات وحرية تحويل الأموال وعدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب⁽³⁶⁾.

وفيما يخص مناخ الأعمال فقد قامت هذه الدول بتخفيف الإجراءات الإدارية وتسهيل عملية الدخول والخروج من السوق بالنسبة لجميع المستثمرين الأجانب، وتسهيل عملية التوظيف وحماية المستثمرين. فمثلا الإصلاحات الإدارية أدت إلى تخفيض آجال إنشاء المؤسسات (أجل الدخول) والتصفية (أجل الخروج)، حاليا في تركيا مثلا يمكن إنشاء شركة في 9 أيام (بدلا من 53 يوم في السابق) والجدول الموالي يوضح هذا.

الجدول رقم (2): آجال الدخول والخروج من السوق في دول المغرب العربي لسنة 2006

البلد	إنشاء مؤسسة (عدد الأيام)	عدد الإجراءات	تصفية مؤسسة (سنوات)
-------	--------------------------	---------------	---------------------



4	14	24	الجزائر
2	6	12	المغرب
1	10	11	تونس

Source :Ibid

من خلال الجدول نلاحظ أن تونس من بين الدول التي تتم فيها تصفية شركة في ظرف سنة واحدة فقط وهذا وقت جد قياسي مقارنة حتى بالدول المتقدمة، كما تعتبر هي الأفضل من حيث بساطة الإجراءات في دول المغرب العربي، والجزائر تعتبر الأكثر تعقيدا من حيث الإجراءات والوقت المستغرق. بعد أن أصبحت دول المغرب العربي قادرة على تسديد ديونها، فإن تونس والمغرب نجحت في تكاملها مع رؤوس الأموال الأجنبية خاصة أنه يفترض بأن دخول رؤوس الأموال ليست مولدة للديون كالدخول المرتبطة بالخصوصية (تونس والمغرب)، وفي الفرص التي يمنحها قطاع المحروقات بالنسبة للجزائر. ورغم كل هذه الإجراءات المتخذة من طرف حكومات دول المغرب العربي إلا أن ترتيبها من حيث مناخ الاستثمار لا يكافئ الجهود المبذولة وترتيب الدول الثلاث حسب مؤشر Doing Business لمناخ الاستثمار يوضح أن تونس مقارنة بالجزائر والمغرب تحتل المرتبة 58 من بين 155 دولة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(3): الترتيب حسب مؤشر Doing Business لمناخ الاستثمار لسنة 2006

البلد	من بين 155 دولة
إسرائيل	29
تونس	58
الأردن	74
تركيا	93
لبنان	95
المغرب	102
سوريا	121
الجزائر	128
مصر	141

Source : Ibid

وحسب التقرير العالمي للتنافسية 2008-2009 ، والذي يعتمد على المؤشر الكلي للتنافسية (GI : indice globale de compétitivité) يرتب دول المغرب العربي من بين 134 دولة عربيا وإفريقيا، وبالاعتماد على 12 عنصرا أساسيا كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(4): ترتيب دول المغرب العربي حسب GI 2009-2008 من بين 134 دولة عربيا وإفريقيا

البيان	تونس	المغرب	الجزائر
التنظيم المؤسساتي	22	61	102



84	70	34	البنى التحتية
5	84	75	استقرار الاقتصاد الكلي
76	71	27	الصحة والتعليم الابتدائي
102	90	27	التعليم العالي والتكوين
124	58	30	فعالية سوق السلع
132	128	103	فعالية سوق العمل
132	93	77	تطوير القطاع المالي
114	78	52	حيازة التكنولوجيا
51	57	62	حجم السوق
132	70	40	تطوير الأعمال
113	78	27	الابتكار

Source :Rapport Mondial sur la Compétitivité 2008-2009

يلاحظ من خلال الجدول أن دول المغرب العربي لا تزال بعيدة عن المحددات الفعلية للتنافسية ماعدا تونس التي أبدت تطورا ملحوظا واحتلت بذلك مراتب جيدة خاصة في نوعية التعليم العالي والتكوين، حيازة التكنولوجيا المتطورة والابتكار، التنظيم المؤسساتي، ثم يليها المغرب و أخيرا الجزائر.

أخيرا فإن المغرب العربي ورغم كل الإصلاحات ما زال يعرف صعوبات هيكلية مثل كفاءة النظام المالي (أسواق مالية جنينية)، مما أضعف مستوى الادخار المحلي، إغلاق الحساب الخارجي أدى إلى خروج أو بالأحرى تهريب رؤوس الأموال الأجنبية. كما انه في سنة 2008 احتلت الجزائر المرتبة العاشرة بعد تونس والمغرب من بين الدول العربية من حيث الفساد الإداري والرشوة، إضافة إلى انه رغم كل الجهود المبذولة من طرف الجهات الوصية من اجل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، إلا أن المستثمرين يؤكدون على وجود العديد من العوائق منها: مشكلة التمويل، العقار الصناعي، تعثر إجراءات الخصخصة، مشكلة الوصول إلى المعلومات، وتعقد الإجراءات، حيث لا زالت الإجراءات الإدارية تتسم بالتعقيد وطول المدة وارتفاع الكلفة مقارنة بالسنوات الماضية، وهذا بالمقارنة مع تونس والمغرب وحتى مع بعض الدول العربية الأخرى القريبة من الجزائر في المعطيات الاقتصادية، الاجتماعية والجغرافية.

ثانيا- واقع إ.أ.م المتدفق إلى دول المغرب العربي

في العشرية الأخيرة سعت دول المغرب العربي لأن تكون أكثر جاذبية عن طريق وضع إطار قانوني ومؤسسي، ورغم إرساء هذه الإصلاحات التي حاولت من خلالها علاج الاختلالات الهيكلية في اقتصادياتها من اجل الوصول إلى تحقيق إطار اقتصادي فعال، إلا أن الدول المغاربية قد استمرت في تسجيل مستويات ضعيفة من النمو ورغم الحوافز التي منحت للمستثمرين الأجانب ورغم عقد اتفاق الشراكة، فإنه وحتى الآن بقيت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة من حيث الكمية مقارنة بالدول الأخرى (كمصر، تركيا، إسرائيل...)، إضافة إلى كون الاستثمارات المتدفقة إلى هذه المنطقة تتجه بكثافة نحو القطاعات الأساسية وهامشيا فقط نحو القطاعات الأخرى، وهذا ما تؤكد الإحصائيات. والجدول الموالي يوضح الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى المنطقة خلال الفترة 2000-2007.

جدول رقم(5): تدفقات إ.أ.م إلى دول المغرب العربي خلال الفترة 2000- 2007

الوحدة: مليون دولار

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
6000	1400	1081	882	634	1065	1196	438	الجزائر
5200	2500	2933	1070	2429	428	2808	423	المغرب
1000	2800	782	639	584	821	486	779	تونس

Source : CNUCED, World Investment Report (2006); Estimations FMI/agencies nationales pour l'investissement pour 2006.
-Rapport ANIMA pour 2007.

يلاحظ من الجدول أن تدفق إ.أ.م يتطور بشكل جيد بالنسبة للجزائر في السنوات الأخيرة، غير أن المتتبع للتدفقات الداخلة إلى هذه الدول الثلاث يجد أن الجزائر قبل سنة 1996 لم تكن مقصدا لهذه الاستثمارات، وهذا بالرغم من صدور قانون الاستثمار لسنة 1993، ويعود ذلك إلى الأسباب الأمنية والأزمة المالية التي عاشتها آنذاك. وكانت سنة 1996 بداية لمرحلة تدفق الاستثمار باتجاه الجزائر، ويعود ذلك إلى بداية التحسن في الوضع المالي بعد إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج التصحيح الهيكلي، وأيضا ظهور بوادر الاستقرار السياسي. كما أن الجزائر قد نجحت في السنوات الأخيرة في جلب استثمارات معتبرة نسبيا في قطاع المحروقات كما أنها احتلت الصدارة في 2007 بجلب 5.3 مليار أورو مقابل 2.4 مليار في 2006. أما بالنسبة لتونس والمغرب فإن التدفقات تتطور بشكل ضئيل، كما أن معظم الاستثمارات الداخلة إلى الجزائر هي استثمارات جديدة عكس ما هو بالنسبة لتونس والمغرب فإن جزءا كبيرا من هذه التدفقات هي عبارة عن تحويل الملكية في إطار الخصخصة والامتيازات.

الجدول رقم(6): تطور التدفقات حسب مناطق ميديا 2003-2007 الوحدة:مليون أورو

المجموع	2007	2006	2005	2004	2003	
73602	27498	27811	11688	4690	1915	مشرق
48419	15523	12013	7564	7290	6028	مغرب
73898	22046	28709	20353	871	1919	دول ميديا الأخرى
195919	65067	68533	3965	12851	9863	المجموع

Source : ANIMA-MIPO 2003-2007

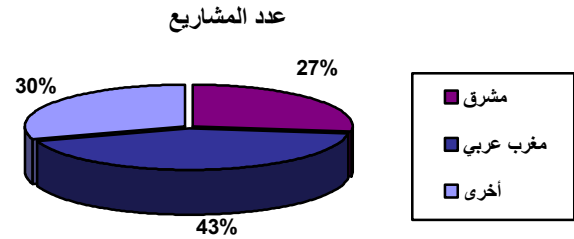
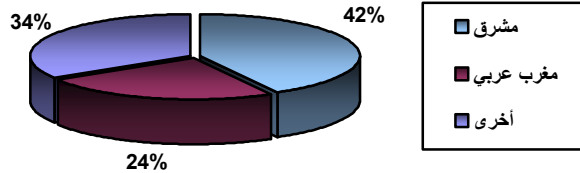
يوضح الجدول أن المشرق (مصر، الأردن، سوريا، لبنان وفلسطين) يستحوذ على الحصة الأكبر الموجهة للمنطقة، كما أن حصة ميديا الأخرى (إسرائيل، تركيا، مالطا وقبرص) انخفضت بسبب انخفاض حصة إسرائيل من التدفقات لسنة 2007. أما المغرب العربي (تونس، المغرب، الجزائر وليبيا) فهو يشهد تطورا منتظما بداية من سنة 2005. أما فيما يخص عدد المشاريع فإن حصة المغرب العربي قد ارتفعت إلى 14% سنة 2007، بينما انخفض نصيب المشرق عام 2007 بعد الارتفاع الذي عرفه بين 2003-2006 وهذا راجع للأحداث الموجودة بلبنان وفلسطين.



شكل رقم (1): توزيع مشاريع إ.أ.المباشر لسنة 2007

الوحدة: عدد المشاريع ومبلغ إ.أ.م المعلن عنه

مبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح به



نلاحظ أنه من حيث عدد المشاريع فإن المغرب العربي يستحوذ على حصة 43% ، أما من حيث المبلغ المصرح به فهو يحتل المرتبة الأخيرة (24%) دلالة على صغر المشاريع المستثمر فيها. إن زيادة تدفقات إ.أ.م إلى دول المغرب العربي ليس راجعا إلى تحسين مناخها الاستثماري فقط ولكن أيضا لوجود رؤوس أموال عربية، والجدول الموالي يوضح هذا.

الجدول رقم(7): إ.أ.م للخليج في دول المغرب العربي للفترة 2003-2007

الوحدة: مليون أورو

الإمارات العربية المتحدة	العربية السعودية		قطر		الكويت		البحرين		الجزائر
	عدد المشا ريع	التد فق	عدد المشا ريع	التد فق	عدد المشا ريع	التد فق	عدد المشا ريع	التد فق	
10	113 2	13	42 5	-	-	6	20 81	1	73
34	211 0	14	42 5	1	54	9	20 1	4	48 4
12	378 3	6	61	1	40 3	7	29 5	-	-

Source : ANIMA 2008

إن المبالغ الموجهة للاستثمار في دول المغرب العربي تعتبر ضعيفة مقارنة أولا بالمناخ الاستثماري الذي وفرته وثانيا بما تستثمره هذه الدول الخليجية في الأردن، مصر وتركيا⁽³⁷⁾. والجدول الموالي يوضح الأصل الجغرافي للاستثمار الداخل إلى دول المغرب العربي الثلاث.

الجدول رقم(8): الأصل الجغرافي للاستثمارات المتدفقة إلى دول المغرب العربي للفترة 2003-2007

المغرب العربي		التوجه (مليون أورو)		الأصل	
تونس	المغرب	الجزائر	البلد		
15	352	114	ألمانيا	أوروبا	
108	-	-	النمسا		
3	1334	15	بلجيكا		
25	2967	4296	اسبانيا		
242	4040	616	فرنسا		
-	41	-	اليونان		
189	481	183	ايطاليا		
-	-	1622	النرويج		
27	41	114	هولندا		
28	84	23	البرتغال		
246	148	159	بريطانيا		
266	4	-	السويد		
-	451	229	سويسرا		
2	135	17	دول أوروبا أخرى		
128	66	569	كندا	أمريكا	
34	670	1510	الولايات المتحدة الأمريكية		
-	-	2299	مصر	دول ميذا	
-	-	35	الأردن		
-	-	38	لبنان		
37	-	24	المغرب		
-	-	21	تونس		
-	-	12	تركيا		
-	236	373	العربية السعودية	الخليج	
-	484	-	البحرين		
3100	2175	157	الإمارات		
214	129	1176	الكويت		
403	226	-	قطر		
-	-	25	أستراليا	آسيا	
52	-	543	الصين		
-	2	10	كوريا الجنوبية		
46	51	16	الهند		
-	50	14	اليابان		
-	2	-	ماليزيا		
-	26	-	دول آسيوية أخرى		
-	318	1	البرازيل		دول أخرى
-	89	-	روسيا		
-	500	-	إفريقيا الجنوبية		



-	61	-	أخرى
51803	15307	4491	المجموع

Source :ANIMA 2008

من خلال هذا الجدول يتضح أن مساهمة أوروبا في الاستثمارات المتدفقة إلى دول المغرب العربي ضعيفة مقارنة بالتدفقات من الخليج، هذا رغم مرور عدة سنوات على عقد اتفاق الشراكة الأورو-متوسطي الذي كان ينتظر أنه من خلاله ستزيد تدفقات إ.أ.م إلى الدول المعنية بالاتفاق باعتباره العنصر الأساسي الذي يخفف من الآثار السلبية لمنطقة التبادل الحر التي لم يبق عليها الكثير لتدخل حيز التنفيذ بالنسبة للجزائر والمغرب عكس تونس التي دخلت هذه المنطقة عام (2008). ويبدو أن أصحاب النظرة التشاؤمية مفادها أن خلق المنطقة الحرة لن يؤدي إلى أي زيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية، لأن فتح أسواق بلدان جنوب المتوسط سيؤدي ببلدان شماله إلى الإنتاج من حيث هي موجودة حاليا ثم تباع في هذه الأسواق، وذلك راجع لضعف القدرة التنافسية لبلدان جنوب المتوسط) قد صدقوا في تقديرهم. أما فيما يخص التوزيع القطاعي لهذه التدفقات في دول المغرب العربي، ففي الجزائر التي عرفت تمركز الاستثمارات في قطاع المحروقات شهدت في السنتين الأخيرتين استثمارات خارج هذا القطاع الذي مازال يحتل الصدارة وهذا في الصناعات المعدنية، الكيمياء، تحلية المياه، السياحة والعقار والنقل، حيث أنه في سنة 2006 استثمرت دول الخليج حوالي 1.5 مليار أورو في الصناعات المعدنية، الغذائية والعقار. أما فيما يخص المستثمرين الأوروبيين فقد حضيت الجزائر ب62 مشروع من بين 111 في قطاع البناء، الميكانيك، العقار والخدمات إضافة إلى قطاع المحروقات. أما في تونس التي تستمر في إصلاح اقتصادها وفتح أكثر على العالم الخارجي وتحتل المرتبة 26 دوليا من حيث الابتكار والمرتبة 30 فيما يخص التعليم العالي والتكوين محاولة بذلك التخصيص في الأليكترونيات والإعلام الآلي، في سنة 2007 مثلت الاستثمارات العربية 0.933 مليار أورو الموجهة إلى تونس. وكما في سنة 2006 المستثمرين العرب يستثمرون في السياحة والعقار. وقد كانت تونس محط أنظار المستثمرين الأوروبيين في قطاع الإعلام الآلي بسبب وجود يد عاملة على درجة عالية من الكفاءة (وجود فرنسا ب6 مشاريع من بين 8)، إضافة إلى قطاع السياحة، القطاع البنكي، الصناعة المعدنية والاسمنت. أما قطاع الطاقة تستثمر فيه بريطانيا بمشروعين كبيرين (954 مليون أورو في الغاز الطبيعي).

وأخيرا المغرب الذي يحاول أن يركز أكثر فأكثر على الصناعة وتنمية السياحة جلب 141 مشروع من إ.أ.م في سنة 2007 تمركزت تقريبا في السياحة وصناعة السيارات، حيث تعتبر فرنسا هي المستثمر الأول في المغرب (65 مشروع) متبوعة بإسبانيا (في قطاع السياحة والعقار). بالمقارنة إلى هذا التدفق الكبير لـ إ.أ.م يجب النظر إلى نوعية هذه الاستثمارات ومدى تأثيرها على اقتصاديات هذه البلدان المضيفة والجدول الموالي يوضح طبيعة المشاريع الداخلة لمنطقة ميديا.

جدول رقم(9): نوعية المشاريع التي تدفقت إلى منطقة ميديا (MEDA) في سنة 2006

النسبة%	التدفق(مليون أورو)	النسبة%	عدد المشاريع	نوعية المشروع
10	7349	5.8	48	ما قبل المشروع
26.8	19687	30.9	255	إنشاء
4.1	2990	7.1	59	توسيع
0	2	1.2	10	تمركز



38.5	2831	15.1	125	قرارات مشاركة
10.1	7382	3.8	31	خصوصة وتحويل الملكية
0.6	422	15.7	130	فروع
0	0	2.1	17	تعليم
0	0	3.1	26	مكتب تمثيل
7.3	5377	13.3	110	شراكة
2.6	1934	1.8	15	تمويل
100	73445	100	826	المجموع
87.4	64162	87.2	720	إ.أ.م.

Source :MIPO 2007

يلاحظ من خلال هذا الجدول غياب أو ضعف المشاريع الإنتاجية (إنشاء، توسيع أو تمركز نشاط)، حيث تمثل 39% من عدد المشاريع، و31% فقط من المبلغ المتدفق، أما مشاريع التوسع لم تصل 10%، ومن بين المشاريع ما هو عبارة عن بعد مالي (ناتج عن الخصوصية وتحويل الملكية).

إن نوعية الاستثمار تقاس حسب أهمية الأثر المحلي المباشر وغير المباشر وخاصة حسب أثر مضاعف الاستثمار، أي مدى دخول المشروع في السلسلة المحلية للقيمة (زبون، مورد، مقولة). ومن هنا فإن معظم المشاريع المتدفقة لهذه المنطقة ليست هي النوعية المطلوبة، فهي لا تساعد على التحويل التكنولوجي ورفع القدرة التنافسية للبلد المضيف، ولا على توفير مناصب شغل معقولة للمساعدة في حل مشكل البطالة ولا حتى على رفع القدرة الإنتاجية والتصديرية للبلد المضيف.

مما سبق نجد أن دول المغرب العربي حققت تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة في جلب إ.أ.م منذ 2005 وحتى 2007، فمن حيث الكمية لم تعد هذه مشكلة لها لأنها تتحسن باستمرار مع تحسن مناخ الاستثمار، لذا عليها حاليا أن تعمل على اختيار نوعية الاستثمارات التي تعمل على الرفع من القدرة التنافسية لاقتصادياتها.

غير أنه رغم كل الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي لا تزال هناك بعض العوائق والتي تؤثر سلبا على الجاذبية الهيكلية للاقتصاد المغربي، والتي يجب تداركها مثل:

- نقص المعلومة؛
- عدم وجود تعاون بين القطاع العام والخاص؛
- إشكالية الوساطة المالية (أسواق الصرف).

الخاتمة

لقد عرف تدفق إ.أ.م تزايدا ملحوظا خلال سنة 2007، نتيجة لزيادة جلب قطاع الطاقة بالنسبة للجزائر، ووجود استثمارات عربية (الخليج) وتحسين مناخ الاستثمار في هذه الدول، غير أن التدفقات لم تكن كبيرة (بما يتناسب مع المناخ المهيأ) ولا ذات الأهمية المنتظرة (من حيث نوعية المشاريع ودورها في المساهمة في القطاع الإنتاجي والصناعي بشكل خاص وتوفير مناصب شغل). وحصاة الاتحاد الأوروبي وبعد مرور عدة سنوات على اتفاق الشراكة بينه وبين دول المغرب العربي و باعتباره مانحا ل إ.أ.م تبقى ضئيلة وإن كانت أحسن من السابق مما يؤكد أن هذه الشراكة لم تكن في مستوى طموحات هذه الدول من حيث تدفقات هذه الاستثمارات وكذا أهميتها النوعية. كما أن الاستثمار في مجال



الخدمات أصبح يستحوذ على حصة الأسد وبالتالي فالشركات تستثمر في المجالات التي تحقق لها قيمة مضافة مرتفعة بغض النظر عن مساهمتها في تنمية اقتصاديات الدول النامية. كما أنه بالنسبة للجزائر وخارج قطاع المحروقات ومقارنة بتونس والمغرب لم تتمكن من جلب الاستثمارات المرجوة، ويعود هذا إلى البيروقراطية والرشوة المتغلغلة في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى نوعية التعليم العالي والتكوين حيث تحتل الجزائر المرتبة 102 والمرتبة 113 في الابتكار كما حدده مؤشر التنافسية، مما يؤكد عدم أو قلة وجود يد عاملة عالية المهارة عكس ما هو الحال بالنسبة لتونس. إن الإصلاحات الاقتصادية الكلية التي تمت بنجاح في هذه الدول تعتبر غير كافية؛ حيث تخلق فيما يشبه "الوهم" للتقدم الاقتصادي. والثروة الحقيقية تنتج عن الإصلاحات الاقتصادية الجزئية فمن خلالها تتحسن التنافسية ومنه نجاح اتفاقيات التبادل الحر. ويبقى على هذه الدول العمل على ضمان جلب إ.أ.م من خلال:

- تحسين ضمان حقوق الملكية الفكرية؛
- تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة الصناعية وتطوير الأسواق الأساسية لبعض الفروع الإنتاجية؛
- تنويع الشركات المؤسساتية، وخلق مجموعات صناعية محلية وإدخالها في الشبكات الصناعية الإقليمية؛
- تحديد المصالح المتبادلة بين الضفتين.

الهوامش

- (1)- World Investment report (New york ; Geneva: United Nation, 1998).
- (2)-Ali A.Bolbol and Mouhamed Omran, Foreign Direct Investment, Financial: Development, and Economic Growth: Evidence from the Arab Countries, AMF Economic paper; N^o 6(Abu Dhabi: AMF,2003).
- (3)-ibid
- (4)- أ.أ.ميرنوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات، ترجمة علي محمد تقني حسين، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص.98.
- (5)-كريم نعمة، التقسيم الجديد للاستثمارات الأجنبية، مجلة العلوم الإنسانية(بلغارية، جامعة فيليكوترنفو) http://www.uluminsania.net/a_138.htm
- (6) - زينب جسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت، الدار الجامعية، 1998، ص.379.
- 7-Claire MAINGUY, **L'Impact Des Investissements Directs Etrangers Sur Les Economies En Développement**, revue région et développement n° 20, 2004, p.66, , dernière visite: 20/06/2007 http://www.regionetdeveloppement.u-3mrs.fr/pdf/R20/R20_Mainguy.pdf.
- 8- ibid.66.
- 9- ربيع نصر -
- 10- ibid, p. p.70-71.
- 11- ibid, p.71.
- 12- ibid, p.71.
- 13- ibid ,P.73.
- 14- ibid , P.74.
- 15- ibid , P.75.
- (16) - صلاح الدين حسن السبسي، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم وتطوير وربط البورصات العربية وتأسيس البورصة العربية الموحدة، القاهرة، عالم الكتب، 2003، الطبعة الأولى، ص.55.

- (17) - نفس المرجع، ص. 55.
- (18) - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1997، ص. 45.
- 19- MAINGUY, Op.Cit, p.78.
- 20- ibid , P.78.
- 21- ibid .
- 22- ibid , P.81.
- (23) - فارس رشيد البياتي "التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي" أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص. 162.
- (24) نفس المرجع السابق، ص. 163 .
- (25) Ayachi Fethi, "Stratégies des Firmes Multinationales,déterminants des IDE et Intégration Euro- Méditerranéenne", Tunisie 2005,p.3
- (26)- زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص. 379.
- (27)- Horstmann I.J & Markussen.J.R "Endogenous Market Structures in International Trade" Journal of International Economics vol.32, 1992,pp 109-129.
- (28)- ibid.
- (29)- فارس رشيد البياتي، المرجع السابق، ص. 168.
- (30)- Ayachi Fethi, op,cit,p.16
- (31)- ibid,p.19
- (32)- ibid ,p.16
- (33)- Groupe AFD, Intégration euro-méditerranéenne et IDE : Eléments de débat, paris 27 juin 2007,p.13 (www.afd.fr)
- (34) - ibid,p.18
- (35)- ibid, p.18.
- (36)- ibid, p.19.
- (37) أنظر ANIMA2008 Rapport

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- أبو ستيت، فؤاد. التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، بدون سنة النشر.
- الموسوي، ضياء مجيد. العولمة واقتصاد السوق الحرة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، الطبعة الثانية.
- جيرونيلام، فرانسيس. الاقتصاد الدولي. ترجمة: محمد عزيز، محمود سعيد الفاخري. بنغازي: منشورات جامعة قاربيونس، 1991، الطبعة الأولى.
- ميرونوف، أ.أ. الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات. ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين.

الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986
والملتقيات المؤتمرات

مراياتي، محمد ، أثر تقنية المعلومات والاتصالات في الصناعة :التنافسية والاستثمار، المؤتمر العربي الثالث -10/31/للمعلومات الصناعية والشبكات المعلومات الصناعية من أجل التنافسية والتبادل والاستثمار دمشق 29-2007 UN-DESA، تحت إشراف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
المجلات:

- جبار، محفوظ". العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية" ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية . الجزائر، باتنة :جامعة الحاج لخضر، العدد 7
- رضوان، سمير". من كانكون إلى دبي، بعض من الانطباعات "نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران و تركيا .القاهرة :منتدى البحوث الاقتصادية، 2003 ، المجلد العاشر، العدد الثالث.

المراجع باللغة الأجنبية

- Krugman. P "Increasing Returns and Economic Geography" Journal of Political Economy 1991
- Lakhoua. F et Ayachi. F « Flux de capitaux, PTM et PECO quelles perspectives ?» , dans Actes du Colloque International Tunisie 2000. Edité par M.Boudhiaf et T.Rajhi.
- Michalet Charles Albert« La séduction des nations ou comment attirer les investissements » 2000 Economica.
- M.K.Nabli & M-A Véganzonès-Varoudakis "Exchange Rate Regime and Competitiveness of Manufactured Exports : the case of MENA Countries" Working paper series N° 27 2002
- Porter M.E « L'avantage concurrentiel» Dunod 1999